كيف ستعود إسرائيل إلى طريق التطبيع؟

تُقدّم هذه الوثيقة نموذجًا جديدًا كأساسٍ لتطبيعٍ شرعيّ وشامل، أي لعلاقةٍ مدنيةٍ متعددةِ التخصصات وعميقةٍ بين إسرائيل وشعوب المنطقة. ومن شأن هذا التطبيع أن يكون بمثابةِ موجةٍ استراتيجيةٍ تُعزّز المكانةَ الدوليةَ لدولةِ إسرائيل، وتُشجّعُ على بناءِ تحالفٍ إقليميّ حازمٍ من أجلِ السلامِ والاستقرار. ونأملُ أن ينبثقَ هذا التحالفُ من كارثةِ السابعِ من أكتوبر/تشرين الأول والحربِ الصعبةِ والطويلةِ التي اندلعتْ في أعقابِها، وأن يُشكّلَ أساسًا لعملياتِ إعادةِ الإعمارِ والتكاملِ الإقليمي، التي ستُمثّلُ النصرَ الحقيقيَّ على حماس ومحورِ المقاومة.

النقاط الرئيسية

اندلعت حرب "السيوف الحديدية" في عصر ازدهار عمليات التطبيع بين إسرائيل والدول العربية، عندما بدا أن السلام مع المملكة العربية السعودية كان ينتظر في الأفق، لكن هجوم السابع من أكتوبر غيّر الصورة: سقطت علاقات إسرائيل مع مصر والأردن في كساد عميق في البعد السياسي، في حين أن "اتفاقيات إبراهيم" يمكن أن تتحول تدريجياً من سلام دافئ إلى سلام بارد، عندما يمكن تأجيل الفرصة التي ترمز إليها لدمج إسرائيل في المنطقة من خلال التعاون المدني متعدد التخصصات - الاقتصادي والتكنولوجي والثقافي - وحتى الذهاب إلى الهاوية .

خلقت نتائج عملية "عام كلافي" - المعركة بين إسرائيل وإيران - ديناميكية إقليمية جديدة: فقد تلقى محور المقاومة، الذي يسعى إلى نسف السلام والتطبيع، ضربة موجعة، بينما استعادت إسرائيل هيبتها عسكريًا وسياسيًا، ورسخت مكانتها كشريك رئيسي للولايات المتحدة في الشرق الأوسط. إضافةً إلى ذلك، تواصل إدارة ترامب جهودها لإنهاء الحرب في غزة وتوسيع نطاق "اتفاقيات إبراهيم"، وقد يدفع ذلك الحكومة الإسرائيلية إلى إظهار مرونة مفرطة في تقديم التنازلات والتسويات على الساحة الفلسطينية. في ظل تزايد الانتقادات الإقليمية والدولية لإسرائيل بسبب تدهور الوضع الإنساني في غزة وخطط احتلالها الكامل، وردت تقارير عن محادثات بشأن اتفاقيات عدم اشتباك وفصل قوات مع سوريا ولبنان، واتفاقيات سلام وتطبيع مع المملكة العربية السعودية ودول عربية وإسلامية أخرى .

ناقشت حلقة نقاشية مستديرة عُقدت مؤخرًا بين خبراء في معهد دراسات الأمن القومي حول مستقبل التطبيع بين إسرائيل وجيرانها نهجين: أحدهما يرى التطبيع الواسع "ترفًا" يمكن الاستغناء عنه ويعطيه أولوية منخفضة، والآخر يراه "ضرورة استراتيجية" لترسيخ مكانة استراتيجية إقليمية ودولية قوية لإسرائيل ويعطيها أولوية عالية. ووفقًا لهذا النهج، فإن التطبيع

الواسع ضروري لجعل اتفاقيات السلام أكثر مرونة ومتانة في أوقات الأزمات، ولزيادة إمكانات إسرائيل للازدهار الاقتصادي، وتقليل خطر العزلة الدولية التي تخيم عليها. علاوة على ذلك، ونظرًا للتحديات التي تواجه إسرائيل، فإنها تحتاج إلى حلفاء إقليميين تتداخل مصالحهم مع مصالحها، سواء في الاستمرار في التعامل مع المحور الإيراني المتطرف أو في الاستجابة لاحتياجات المنطقة - الاقتصاد والزراعة والتكنولوجيا والتجارة والبيئة والمياه والطاقة.

منذ 7 أكتوبر/تشرين الأول 2023، أصبحت القضية الفلسطينية عائقًا أكبر من أي وقت مضى أمام تقدم عمليات التطبيع. ويرى شركاء السلام العرب - الحاليون والمحتملون - أن التجاهل المستمر للصراع الإسرائيلي الفلسطيني والادعاء الإسرائيلي بإمكانية احتوائه أصبحا عقبة أساسية. ويشترط تعميق العلاقات القائمة وتوسيعها إنهاء الحرب في قطاع غزة وإعادة الأسرى، مع تفكيك القدرات العسكرية والحكومية لحماس، وهي خطوة تدعمها أيضًا الدول العربية المعتدلة، ومن ثمّ إيجاد أفق سياسي موثوق وتدريجي لحل الصراع الإسرائيلي الفلسطيني.

ولإعادة التطبيع إلى مساره وتوسيع دائرة العلاقات مع دول إضافية، يوصى إسرائيل باتخاذ الخطوات التالية:

- تحول نموذجي يرتكز على الاعتراف الإسرائيلي بأن العلاقات الطبيعية - والتي تشمل التعاون الحكومي والمدني المتعدد التخصصات مع دول المنطقة - تشكل عنصراً أساسياً في الأمن القومي لدولة إسرائيل.
- -زيادة التنسيق مع الولايات المتحدة لضمان أن تشمل جهود التكامل الإقليمي إسرائيل، وضمان اندماجها في التحالف الإقليمي للأمن والتنمية الذي تقوده واشنطن، وتمكين توسيع اتفاقيات إبراهيم من خلال إقامة علاقات رسمية مع المملكة العربية السعودية ودول أخرى.
- السعي إلى إنهاء الحرب في قطاع غزة، شريطة إعادة الأسرى وتفكيك القدرات العسكرية والحكومية لحماس، وإشراك الدول العربية المعتدلة في إدارة القطاع ونزع سلاحه وإعادة إعماره.
- -الاتفاق على خلق أفق سياسي موثوق – حتى ولو تدريجيا ومشروطا – لحل الصراع الإسرائيلي الفلسطيني على أساس الفصل السياسي والجغرافي والديمغرافي، وإعداد الظروف لتطبيق حل الدولتين لشعبين في المستقبل.

- تكييف جهود التطبيع الإسرائيلية مع احتياجات شركاء السلام، مع الاستثمار في الدبلوماسية المهنية التي تهدف إلى تحقيق المصالح الاقتصادية والطاقة والتكنولوجيا وإعطاء الأولوية للعلاقات العامة.
- تشجيع النهج المتعدد الأطراف وإشراك الأطراف الإقليمية والدولية في إدارة الأزمات، مع التركيز على إشراك الدول العربية المعتدلة في الترتيبات المستقبلية بين إسرائيل والفلسطينيين ولبنان وسوريا.
- -تكثيف الجهود لاستعادة الثقة وعلاقات التطبيع مع دول السلام السابقة، وفي مقدمتها مصر والأردن، من خلال تجديد قنوات الحوار رفيعة المستوى، وعقد الزيارات المتبادلة، وعقد المنتديات المشتركة.
- -إنشاء آليات دائمة – ثنائية ومتعددة الأطراف بمشاركة أميركية ودولية – لمراقبة تنفيذ الاتفاقيات المدنية والحفاظ عليها، بهدف تعزيز التزام شركاء السلام العرب بالاتفاقيات والحفاظ على جمر العلاقات معهم في أوقات الأزمات.
- -إظهار الحساسية تجاه القضايا الجوهرية المتفجرة، مع تجنب إجراءات مثل الضم وتشجيع الهجرة الطوعية للفلسطينيين من الضفة الغربية وقطاع غزة، وممارسة الحذر في تصريحات المسؤولين الإسرائيليين.
- استعادة وتعزيز الدبلوماسية العامة ومناشدة الرأي العام في الدول العربية وإسرائيل بهدف زيادة الدعم لاتفاقيات السلام والتطبيع.

الإطار النظري: نماذج التطبيع

يصف مصطلح "التطبيع" عملية انتقال من علاقات عدائية إلى علاقات "طبيعية" - أي علاقات روتينية وتعاونية وودية - بين دول شهدت فترات من التوتر والصراع والحرب. في السياق العربي الإسرائيلي، دخل هذا المفهوم الخطاب العام والسياسي قبيل إبرام السلام مع مصر (1979). في إسرائيل، كان هناك توقع بأنه في ظل هذه الاتفاقية، سيتطور تطبيع واسع النطاق، ليس فقط بين القادة والحكومات والجيوش، بل أيضًا بين المواطنين والشعوب. في المقابل، كان النهج الذي قادته مصر - ولاحقًا الأردن - أكثر تحفظًا، وشمل تسوية القضية الفلسطينية. منذ ذلك الحين - ونتيجةً لتطورات لاحقة - أصبح التطبيع تدريجيًا مفهومًا مُثقلًا وسلبيًا في الخطاب السياسي العربي، وتبلور شكل ضيق من التطبيع، أُطلق عليه اسم "السلام البارد"، يقتصر على المستويات الرسمية الأساسية، والعلاقات الأمنية السرية، والعلاقات المدنية المحدودة.

في أعقاب توقيع "اتفاقيات إبراهيم" - التي اتخذت في البداية على الأقل طابع "السلام الدافئ " -اقترح إيلي بودا التمييز بين ثلاثة نماذج رئيسية للتطبيع، اعتمادًا على نطاقها وقبولها العام وسلوكها:

1. **التطبيع غير الرسمي :**علاقات سرية أو غير رسمية قائمة على مصالح أمنية وسياسية مشتركة، ولكن دون اعتراف علني أو علاقات دبلوماسية. ميّز هذا النموذج علاقات إسرائيل مع الدول العربية قبل إبرام اتفاقيات السلام، وشمل، من بين أمور أخرى، علاقات استخباراتية مع الأردن والمغرب، واتصالات دبلوماسية وتجارية محدودة مع دول الخليج، وحوارًا أمنيًا هادئًا. ميزته: بناء الثقة دون تكلفة التعرض للنقد العلني. عيبه: الهشاشة، والسرية، وتجزئة الرأي العام.
2. **التطبيع الرسمي جزئيًا** :علاقات رسمية تنشأ بعد توقيع اتفاقيات السلام، حيث يقتصر التعاون الفعلي على مجالات أمنية واستخباراتية واقتصادية محددة، مع التركيز على تعزيز المصالح الاستراتيجية كالطاقة والمياه وتنسيق جهود مكافحة الأعداء المشتركين. تقود الحكومات والمؤسسات الأمنية هذه العلاقات، في حين أن قطاعات واسعة من الجمهور لا تشارك في التطبيع، بل تعارضه علنًا أحيانًا. ميّز هذا النموذج السلام الذي تشكّل على مر السنين مع مصر والأردن، والذي كان "باردًا"، لكنه أثبت صموده في وجه الأزمات الحادة والاضطرابات الداخلية والخارجية.
3. **التطبيع الكامل والشرعي :**سلام مُعلن يحظى بشرعية لدى القيادة والشعب. في هذا النموذج، يدعم النظام علنًا العلاقات مع إسرائيل، ويشجع على مبادرات مشتركة في مجالات كالتجارة والسياحة، ويُجسّد ذلك في النظام التعليمي والإعلامي والثقافي، بينما توجد جيوب مقاومة ولكن يتم احتواؤها. ميّز هذا النموذج فترة "شهر العسل" للسلام مع مصر والأردن، والعلاقات التي سادت حتى الحرب مع الإمارات العربية المتحدة والبحرين والمغرب. ويتمثل التحدي في الحفاظ عليه على مر الزمن، ومنع تآكله وتدهوره في أوقات الأزمات، من سلام دافئ إلى سلام بارد، ومن تطبيع واسع إلى تطبيع محدود.

العلاقة بين إسرائيل والدول العربية ليست ثابتة. فالتطبيع قد يتطور على مر السنين من نموذج لآخر: بدأ السلام مع مصر، وخاصة مع الأردن، بصيغة تطبيع واسعة النطاق شملت سياحة مكثفة واستعدادًا للتعاون المدني في مجالات متنوعة. ومع ذلك، وبسبب أزمات مثل حروب لبنان، والانتفاضتين الأولى والثانية، وجولات القتال في قطاع غزة، والجمود السياسي مع الفلسطينيين، حدث تحول نحو التطبيع العملي والسلام البارد. كما شهدت العلاقات بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل تراجعًا مماثلًا بعد الانتفاضة الثانية. من ناحية أخرى، سلك المغرب مسارًا

معاكسًا - من علاقات محدودة في التسعينيات إلى تطبيع واسع النطاق بعد تجديد العلاقات في عام 2020.

تؤثر عدة متغيرات على طبيعة التطبيع بين إسرائيل وجيرانها: المشكلة الفلسطينية - إن التقدم في عملية السلام الإسرائيلية الفلسطينية له تأثير إيجابي على التطبيع، في حين أن الانتكاسات في العملية والجمود السياسي والصراعات العنيفة تضر بشرعيتها العامة؛ الرأي العام - قد تردع عوامل القوة الاجتماعية والدينية والسياسية التي تعارض التطبيع، مثل النقابات العمالية والأحزاب الإسلامية والقومية العربية، الأنظمة عن المضي قدمًا فيه وإفراغه من محتواه؛ المصالح الأمنية والاقتصادية الاستراتيجية - قد تسمح بتعزيز جوانب معينة من التطبيع حتى في أوقات الأزمات؛ العلاقة الخاصة بين إسرائيل والولايات المتحدة - المعبر عنها في القول بأن "الطريق من الشرق الأوسط إلى واشنطن يمر عبر سرخس القدس"؛ الجزرة والعصا الأمريكية - تشكل رافعة قد تزيد من انفتاح الأطراف والتزامها بالتطبيع، لكنها محدودة في قدرتها على فرض سلام دافئ؛ قد يكون التهديد الإيراني للدول العربية حافزًا للتقارب مع إسرائيل، ولكنه أيضًا عامل إبعاد ورادع .

في الختام، ليس التطبيع بين إسرائيل وشركاء السلام العرب عملية تاريخية متجانسة أو أحادية الاتجاه، بل هو نطاق ديناميكي قابل للتغير وفقًا للظروف الإقليمية والسياسية والاجتماعية الداخلية. ويُعد التمييز بين النماذج وسماتها المميزة أمرًا أساسيًا لفهم التحديات والفرص التي لا تزال قائمة حتى اليوم.

الوضع: بين الجمود المدني والشراكة الاستراتيجية

بعد مرور اثنين وعشرين شهرًا على هجوم 7 أكتوبر 2023، يقف التطبيع بين إسرائيل ودول السلام العربية عند مفترق طرق معقد: فمن ناحية، هناك استمرارية، بل وأحيانًا تعزيز، في العلاقات الأمنية والاستخباراتية بين الطرفين؛ ومن ناحية أخرى، يتجلى ركود عميق في جميع أبعاد العلاقات المدنية أو العامة تقريبًا. يمكن استبدال اتفاقيات إبراهيم - التي شكلت اختراقًا تاريخيًا وأرست أسس شراكة إقليمية واسعة وسلام دافئ - بسلام بارد. وعلى غرار الاتفاقيات القديمة مع مصر والأردن، علقت الاتفاقيات الجديدة في حالة "سلام ذي مستويين" خلال الحرب، اتسمت بفجوة بين "المستوى السري للعلاقات" و"المستوى العلني للعلاقات"، أي وجود شراكة أمنية مستقرة وراء الكواليس، إلى جانب انقطاع أو ركود في المجال العام المدني. وبينما يكون المستوى العام حساسًا لتأثير التطورات في الساحة الفلسطينية على الرأي العام العربي، يتميز المستوى السري بمرونة أكبر.

يتطلب "الكأس نصف الفارغ" للعلاقات بين إسرائيل ودول السلام العربية اهتمامًا عاجلاً. منذ أكتوبر 2023، تعمل إسرائيل في بيئة إقليمية من "السلام البارد للغاية"، حيث أصبح الركود

المؤقت حقيقة دائمة. تم تعليق العديد من مجالات التعاون العلنية التي كانت على قدم وساق حتى عام 2023 - السياحة والثقافة والرياضة والبحث والأعمال التجارية - أو تباطأت بشكل كبير. تم تأجيل "منتدى النقب"، وهي عملية بدأت حتى قبل الحرب بسبب الخلافات السياسية والموضوعية بين إسرائيل ودول السلام، كما تم تأجيل "منتدى غاز شرق البحر الأبيض المتوسط (EMGF) "إلى وقت أقل وبمستوى أقل من الماضي. تم تعليق مشاريع مثل "الازدهار" ("الماء مقابل الكهرباء" بالتعاون مع الأردن والإمارات العربية المتحدة). قد تتجاوز المشاريع الدولية واسعة النطاق مثل ممر IMEC آسيا وأوروبا إسرائيل. في الأردن، تراجع مستوى التنسيق المستمر مع إسرائيل بسبب الحرب، وفي مصر، تصاعدت حدة الخطاب الإعلامي ضد إسرائيل بشكل ملحوظ، وفي البحرين، ظلت العلاقات العامة بين البلدين في أدنى مستوياتها .وتشير استطلاعات الرأي العام في دول السلام إلى تراجع في تأييد التطبيع، حيث انخفضت نسبة التأييد في المغرب من 31% إلى 13 .%

من ناحية أخرى، لا ينبغي تجاهل الجانب الممتلئ من الكأس. فقد أثبتت أركان السلام - مصر والأردن ودول اتفاقيات إبراهيم - أنها أكثر صمودًا مما كان يُخشى في ظل حرب طويلة ودموية. اتخذت الحكومات العربية إجراءات تهدئة علنية، لكنها امتنعت عن كسر عزيمتها، وأكدت تمسكها بخيارها الاستراتيجي المتمثل في السلام. لم تقطع أي دولة علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل رغم الضغط الشعبي (حتى مع خفض مستوى العلاقات وتأثر سير العمل المنتظم للسفارات الإسرائيلية في بعض العواصم العربية). قدمت الإمارات العربية المتحدة مساعدات إنسانية واسعة النطاق لقطاع غزة، وبنت قدرتها على القيام بذلك بناءً على اتفاقيات إبراهيم. وبالمثل، استمر التعاون الاستراتيجي، مثل صفقات الغاز مع مصر والأردن وتزويد الأردن بالمياه، كالمعتاد إلى حد كبير. وأصبح الحفاظ على جوانب مختلفة من التطبيع في ظل دوي المدافع "الوضع الطبيعي الجديد" خلال الحرب الطويلة.

علاوة على ذلك، لا يزال التعاون الأمني والاستخباراتي بين إسرائيل ودول السلام قائمًا على نطاق ضيق، بل إنه من الناحية العملياتية، تعمق خلال الحرب. وقد عززت الإنجازات العملياتية الباهرة التي حققها جيش الدفاع الإسرائيلي على مر تاريخه - وخاصةً خلال عملية "عام كلافي" ضد إيران - إدراك العرب لقدرات المؤسسة الدفاعية الإسرائيلية وصناعاتها الدفاعية. علاوة على ذلك، فإن نية حماس العلنية، بدعم إيراني، لنسف عمليات التطبيع الإقليمي من خلال الهجوم البربري في 7 أكتوبر/تشرين الأول، قد زادت من فهم شركاء السلام العرب الحاليين والمحتملين لتهديدات المحور المتطرف للاستقرار الإقليمي التي يتشاركها إسرائيل معهم، وزادت من استعدادهم للمساعدة في تحييدها. وقد كشف التعاون العسكري متعدد الأطراف النادر، الذي نشأ تحت رعاية الولايات المتحدة خلال الهجمات الصاروخية والطائرات المسيرة الإيرانية على إسرائيل (أبريل/نيسان وأكتوبر/تشرين الأول 2024

ويونيو/حزيران 2025)، عن إمكانية قيام تحالف أمني إقليمي. وكما أثبتت الحرب، فإن العلاقات التي بُنيت في السنوات الأخيرة ليست مجرد بيت من ورق - بل ترتكز على أسس متينة من المصالح الاستراتيجية المتبادلة طويلة الأمد.

مع ذلك، فإن التركيز على قناة الأمن والاستخبارات ليس خاليًا من الصعوبات: فبدون إطار سلام رسمي، لا توجد قاعدة سياسية شرعية تضمن استمرارية العلاقات الأمنية على مر الزمن؛ علاوة على ذلك، حتى على المستوى الأمني البحت، فإن السلام البارد أو المتجمد يُضعف من فرص تحقيق النجاح. فهو يُغلف العلاقات بستار كثيف من السرية، لدرجة أن المعلومات لا تتدفق دائمًا بشكل سليم حتى داخل الأجهزة الإسرائيلية (جيش الدفاع الإسرائيلي، الموساد، الشاباك)، مما يُسبب احتكاكًا بين الجهات الأمنية والأجنبية. قد يُؤدي هذا إلى خلل استراتيجي - وضع يتعاون فيه الإسرائيليون والعرب بهدوء ضد أعداء مشتركين، لكنهم يفشلون في ترجمة هذا التعاون إلى ترتيبات طويلة الأمد تمنع الحرب القادمة.

إذا ترسخ الانسحاب من العلاقات مع دول اتفاقيات إبراهيم، فسيُعيد ذلك نموذج السلام البارد مع مصر والأردن. أبرمت هذه الدول، وخاصة دول الخليج، اتفاقياتٍ على أمل تحقيق مكاسب ملموسة (أمنية واقتصادية وتكنولوجية وسياسية). إذا خلصت الجماهير والنخب هناك إلى أن التطبيع لا يفي بوعوده، فسيؤدي ذلك إلى تآكل دوافع الأنظمة لمواصلة الاستثمار في الاتفاقيات. في مثل هذا الواقع، قد تعتاد الأطراف على وضعٍ تحافظ فيه إسرائيل مع جيرانها على "سلام بين الحكومات" فقط، بينما لا تزال العلاقات بين الشعوب تعاني من الشك وحتى العداء. وبينما "يُجدي" هذا النموذج نفعًا لتلبية الاحتياجات الأمنية الأساسية، فإنه يُجسّد الفرصة الضائعة لإمكانات هائلة للسلام الحقيقي: تعاون مدني واسع النطاق ونمو وازدهار اقتصاديين، مما سيخلق شبكة مصالح على نطاقٍ يُظهر ثمار السلام ويُعزز مكانته كـ"لا رجعة فيه."

شكّلت حرب "السيوف الحديدية" صعوبات اقتصادية لدولتي السلام المخضرمتين، مصر والأردن، لا سيما بسبب الأضرار التي لحقت بالممرات الملاحية في البحر الأحمر، وتحدياتٍ لصورتهما لدى الرأي العام بعد صور القتل والدمار في قطاع غزة وتصريحات كبار المسؤولين الحكوميين الإسرائيليين حول تشجيع الهجرة الفلسطينية إلى أراضيهما. أوضحت هذه التطورات للقيادات في القاهرة وعمان الثمن الذي تدفعه للحفاظ على الاتفاقيات مع إسرائيل في مواجهة الانتقادات الشعبية المتزايدة. لا تتردد مصر والأردن والإمارات العربية المتحدة في إضعاف إيران والإضرار ببرنامجها النووي، فضلاً عن الأضرار الجسيمة التي لحقت بحزب الله وحماس. إلا أن عملية "عام كلافي" أثارت مخاوفها من هيمنة الهيمنة الإسرائيلية، في ضوء تحليلها لنظرة الحكومة الإسرائيلية الحالية للعالم، التي تُفضّل استخدام القوة على العمل السياسي الدبلوماسي. وتخشى هذه الدول من أن تؤدي سياسة إسرائيلية حازمة - إلى جانب خطوات

إسرائيلية أحادية الجانب في الساحة الفلسطينية، تحظى بدعم أمريكي وتُتخذ دون مراعاة لمواقفها - إلى تقويض استقرار المنطقة.

تشعر مصر والأردن أن إسرائيل تعتبر السلام معهما أمرًا مسلمًا به، وتسعى للتطبيع مع السعودية ودول أخرى، دون الفلسطينيين. إهمال العلاقات معهما وتجاهل مخاوفهما قد يُقوّض أسس الاتفاقيات التي تُشكّل رصيدًا استراتيجيًا بالغ الأهمية للأمن القومي الإسرائيلي، والتي تُسهم بشكل كبير في تحقيق السلام على الحدود، ومواجهة تحديات الإرهاب، والتنسيق بشأن القضايا المُلتهبة مثل قطاع غزة والقدس.

الوضع الحالي متقلب، مع توقع أن يكون لعدة عوامل تأثير إيجابي أو سلبي على اتجاهات التطبيع: يتم إسناد دور مهم للولايات المتحدة. في أعقاب الحملة ضد إيران، اتضح أن إدارة ترامب لا تزال ترى التكامل الإقليمي كهدف، ولكن في غياب التقدم، قد يتلاشى الزخم الحالي وحتى يتوقف. منذ زيارة الرئيس ترامب لدول الخليج في مايو 2025، أصبح من الواضح أن الولايات المتحدة مستعدة لاستبعاد إسرائيل من المبادرات والاتفاقيات الاقتصادية التي تروج لها مع شركائها العرب، وخاصة المملكة العربية السعودية. بالإضافة إلى ذلك، قد يكون للانتقادات الدولية لإسرائيل بسبب استمرار الحرب تداعيات على مكانتها الإقليمية. تتغذى العزلة الدولية والإقليمية على بعضها البعض وتضر بجاذبية إسرائيل كشريك للسلام والتطبيع في نظر جيرانها.

قد تتعافى علاقات إسرائيل مع دول السلام بسرعة إذا انتهت الحرب، لكنها قد تتدهور مرة أخرى مع استمرارها، خاصة إذا قررت إسرائيل احتلال غزة، وتشجيع الهجرة الطوعية لسكانها، وضم أراضٍ. في الوضع الراهن، عندما ينظر الرأي العام العربي إلى إسرائيل على أنها تعيق أي أفق سياسي لحل القضية الفلسطينية، ستواجه دول السلام العربية صعوبة في كسب ثقة الرأي العام لتوسيع العلاقات معها. لا تواجه الاتفاقيات حاليًا خطر الانهيار، وهو خبر مطمئن، لكنها سقطت على منحدر خطير. بدون مراعاة إسرائيل لمصالح الشركاء الإقليميين وتطلعاتهم لإنهاء الحرب وخلق أفق سياسي لحل الصراع الإسرائيلي الفلسطيني، من المرجح أن يترسخ الاغتراب الحالي ويتعمق.

المعضلات والتحديات التي تواجه إسرائيل

إن الواقع الموصوف أعلاه يفرض على إسرائيل معضلات استراتيجية أساسية عندما يتعلق الأمر بتصميم سياسة لتعزيز التطبيع الإقليمي:

1. **التطبيع في السياسة الخارجية والأمنية الإسرائيلية – ترف أم ضرورة استراتيجية؟**

السؤال الأساسي الذي يواجه إسرائيل هو ما إذا كان التطبيع الكامل والشرعي مع العالم العربي "أمراً لطيفاً"، أو ترفاً دبلوماسياً، أو "ضرورة" ــ عنصراً أساسياً في الاستراتيجية الوطنية لإسرائيل؟

يرى مؤيدو التطبيع الشامل أنه ليس هدفًا مرغوبًا فحسب، بل مصلحة وطنية استراتيجية، سياسية وأمنية واقتصادية. فهو يُنشئ ترابطًا بين إسرائيل وجيرانها، ويُعزز الاهتمام بالحفاظ على السلام، ويُعزز صمود الاتفاقيات في وجه الأزمات والاضطرابات، ويُوفر لإسرائيل عائدًا رمزيًا يتمثل في الاعتراف والقبول والشرعية في المنطقة. علاوة على ذلك، يُسهم في تحسين مستوى معيشة المواطنين، ويجعل ثمار السلام ملموسة في مجالات كالسياحة والتجارة والطيران، ويخلق شعورًا بالارتباط بالاتفاقيات وامتلاكها حتى لدى عامة الناس. والافتراض المبدئي هو أنه بدون التطبيع بين المواطنين - وليس فقط بين الحكومات - سيتعرض استقرار السلام للخطر مع مرور الوقت.

من ناحية أخرى، هناك نهج بديل يرى التطبيع جائزًا. ووفقًا لهذا الرأي، فإن السلام بين إسرائيل والدول العربية قائم منذ سنوات طويلة، والمصالح الأمنية للأطراف محفوظة، حتى دون تطبيع كامل، وبالتالي يُحقق هدفه الأساسي - منع الحرب. علاوة على ذلك، يُعد هذا الشكل المُتحفّظ أكثر واقعية، وقد يُساعد اتفاقيات السلام على تجاوز فترات الأزمة مرارًا وتكرارًا، نظرًا لانخفاض معارضتها لدى الرأي العام. علاوة على ذلك، فإن إصرار إسرائيل على إحياء السلام قد يُعرّض للخطر الإنجاز الأساسي المتمثل في إقامته والحفاظ عليه، ويُولّد توترات ونزاعات إضافية بينها وبين جيرانها، ويفتح الباب أمام شركائها للمطالبة بتنازلات غير مرغوب فيها في الساحة الفلسطينية أو في مرتفعات الجولان مقابل التطبيع.

2. الرؤية الإسرائيلية للتطبيع.. تكامل مكاني أم تعاون محدود؟

على صناع القرار الإسرائيليين توضيح رؤيتهم للأهداف الاستراتيجية الشاملة للتطبيع مع جيرانهم على المديين المتوسط والبعيد: هل تسعى إسرائيل إلى الاندماج مع شعوب المنطقة، أم تكتفي بالتعاون الأمني والاقتصادي مع الحكومات العربية، حتى وإن كان ذلك في ظل تنامي النفور الشعبي؟ يتجاوز هذا السؤال الممارسة الحالية: فهو يتعلق بالهدف الاستراتيجي للتطبيع ونوع الشرعية التي تسعى إسرائيل إلى اكتسابها - القبول كشريك كامل وشرعي ورسمي في الفضاء الإقليمي، أم الاكتفاء بروابط نفعية ضيقة حول مصالح محددة والتعامل مع التهديدات المشتركة.

وبالمثل، على إسرائيل أن تدرس ما إذا كانت تطمح إلى تكامل إقليمي واسع يُفضي إلى إرساء إطار للتعاون الأمني والاقتصادي الإقليمي، أم أن هدفها أكثر تواضعًا - تعزيز العلاقات الثنائية مع كل دولة على حدة، دون هيكل إقليمي واضح؟ يُضاف إلى ذلك سؤال حول موقف إسرائيل

من المعسكرات الإقليمية: هل تسعى إلى التطبيع مع دول مثل قطر وتركيا، راعيتي حماس، ودمجها في مشاريع مثل إعادة إعمار غزة والترتيبات الإقليمية متعددة الأطراف التي تروج لها الولايات المتحدة بمشاركة حلفائها في الشرق الأوسط، أم أنها تعتبرها دولًا منافسة؟ ستؤثر هذه القرارات على تشكيل هيكل النظام الإقليمي المستقبلي .

3. التطبيع يتجاوز الفلسطينيين أم أنه متكامل ؟

إن السؤال الرئيسي الذي يواجه إسرائيل يتعلق بسياستها في الصراع مع الفلسطينيين: هل ينبغي لها أن تواصل الاتجاه الحالي المتمثل في محاولات تعزيز التطبيع الإسرائيلي العربي بمعزل عن المشكلة الفلسطينية، على أساس المصالح الثنائية المشتركة والتنازلات التي تقدمها الولايات المتحدة للأطراف، أم ينبغي لها أن توافق على إدراج مكون فلسطيني في علاقاتها مع الدول العربية؟

سُمع في إسرائيل في السنوات الأخيرة نهجان متعارضان: الأول يزعم أن الفلسطينيين فقدوا حق النقض (الفيتو)، وأنه يمكن "تجاوزهم" وإحراز تقدم في العلاقات مع الدول العربية حتى دون السعي إلى تسوية سياسية معهم؛ والثاني يرى أنه لا يمكن تحقيق سوى تطبيع جزئي بدون الفلسطينيين، كالتعاون الأمني السري، ولكن في غياب أفق سياسي حقيقي، ستواجه إسرائيل سقفًا زجاجيًا إقليميًا. عززت "اتفاقيات إبراهيم" صحة النهج الأول، لكن الواقع الذي نشأ بعد 7 أكتوبر/تشرين الأول 2023 أكد صحة النهج الثاني.

الآن، تتفاقم معضلة إسرائيل. مع إصرار السعودية على إيجاد أفق سياسي لإقامة دولة فلسطينية في إطار اتفاقية تطبيع. ومن المتوقع أن تؤدي سياسة تُنكر جدوى الدفع بتسوية قائمة على مبدأ الدولتين لشعبين (من خلال الضم التدريجي في يهودا والسامرة، وتوسيع المستوطنات/البؤر الاستيطانية/المزارع، وإضعاف السلطة الفلسطينية) إلى تفويت فرصة التطبيع مع السعودية. لذلك، يجب على إسرائيل أن تقرر ما إذا كانت مستعدة "للدفع" بالعملة السياسية - على سبيل المثال، من خلال منح دول المنطقة دورًا محوريًا في حل الصراع الإسرائيلي الفلسطيني وإرساء ترتيبات سياسية عملية، مع دمج الفلسطينيين في الترتيبات الإقليمية. ويستند هذا إلى تصور مفاده أن النهج متعدد الأطراف، الذي يُوسّع نطاق التحولات والبدائل ويزيد من نطاق الفرص والحوافز، قد يُسهّل سد الفجوات بين إسرائيل والفلسطينيين.

4. السعودية - فرصة سانحة أم مخاطرة مفرطة؟

يُنظر إلى السلام مع الرياض في إسرائيل على أنه تغيير جيوسياسي تاريخي، من شأنه أن يُمهد الطريق لاتفاقيات سلام إضافية، ويُنهي الصراع العربي الإسرائيلي، ويُحدث تغييرات اقتصادية كبيرة. علاوة على ذلك، فإن التطبيع مع المملكة العربية السعودية ليس غاية في حد ذاته فحسب، بل هو أيضًا وسيلة لضمان استمرار الدور الأمريكي في المنطقة وإضعاف المحور

الموالي لإيران. ومع ذلك، رفعت المملكة العربية السعودية سقف مطالبها منذ 7 أكتوبر: فإلى جانب المطالبة بتغيير مُلزم في القضية الفلسطينية، تتوقع حزمة مساعدات أمريكية سخية، تُركز على تطوير القدرات النووية المدنية، بما في ذلك التخصيب على أراضيها (مما قد يُشكل سابقة لدول أخرى في المنطقة)، واتفاقية دفاع أمريكية سعودية (مما قد يُضر بالتفوق النوعي لإسرائيل ويُقيد حرية عمل جيش الدفاع الإسرائيلي في المستقبل).

المعضلة التي يجب على إسرائيل أن تقررها هي ما إذا كانت ستقبل اتفاقًا ثلاثيًا مع المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة - مع الاستعداد لتقديم تنازلات - من منطلق فهمها أن هذه فرصة قد لا تعود؛ أو بدلاً من ذلك، اتخاذ موقف حذر وانتظار ظهور الظروف التي ستسمح بتوقيع اتفاق بشروط أكثر ملاءمة، حتى على حساب تفويت نافذة الفرصة الحالية، وفقدان النفوذ الذي يربط المساعدات الأمريكية بالتطبيع الإسرائيلي السعودي، وتوقيع صفقة يحصل فيها السعوديون على ما يريدون من واشنطن دون إقامة تطبيع مع إسرائيل؟

5. مصر والأردن.. تطبيع عمودي أم أفقي؟

تُشكل علاقات السلام مع القاهرة وعمان - رغم فتورها - ركيزةً أساسيةً للأمن القومي الإسرائيلي. ومن ثمارها حدودٌ هادئةٌ ومفتوحة، وعمقٌ استراتيجي، وصفقات غاز. في السنوات الأخيرة، هُمّشت هذه العلاقات إلى حدٍّ ما في الوعي العام الإسرائيلي لصالح اتفاقيات السلام الجديدة. المعضلة التي تواجه إسرائيل هي كيف تعمل على استعادة العلاقات مع شريكتيها التاريخيتين في السلام، مصر والأردن، دون التخلي عن رعاية "اتفاقيات إبراهيم" وتوسيعها لتشمل دولًا أخرى؟ إن تسخيرها لخطوات التطبيع سيتطلب من إسرائيل، في الواقع، مراعاة مواقفهما ومطالبهما، ولكنه سيمنح دول الخليج أيضًا شرعيةً أكبر للمشاركة فيها.

على نطاق أوسع، يجب على إسرائيل تحديد أولوياتها بين الاستثمار في "التطبيع العمودي" - أي تعميق العلاقات القائمة - و"التطبيع الأفقي"، الذي يسعى إلى توسيع نطاق الاتفاقيات لتشمل دولًا جديدة. ونظرًا لمحدودية اهتمام وموارد الوزارات الحكومية والهيئات المدنية الإسرائيلية المعنية بالتطبيع، والرغبة في تجنب خيبة الأمل في حال عدم تحقيق التوقعات بشأن "ثمار السلام"، من الضروري تحديد التوازن الأمثل بين الاستثمار في العلاقات مع الشركاء القدامى في الاتفاقيات والرغبة في ضم دول عربية وإسلامية إضافية إلى دائرة السلام.

6. التعاون – سري أم علني ؟

إن المعضلة هنا هي ما إذا كان من الأفضل الاستمرار في الحفاظ على السرية في العلاقات الأمنية الاستراتيجية حتى لا نحرج الأطراف العربية في نظر الرأي العام المحلي وبالتالي نسمح بتعميق التعاون (بطريقة قد تمهد الطريق للعلاقات العامة في المستقبل، ولكن أيضا تلغي الحاجة إليها)؛ أو ربما حان الوقت لإخراج جزء كبير من العلاقات السرية إلى السطح – على

الرغم من الحساسيات السياسية المحيطة ـ حتى يرى الجمهور في إسرائيل والدول العربية ثمار السلام ويعترف بقيمتها.

للقرار بين السرية والعلنية تداعياته أيضًا على طبيعة التطبيع: هل ينبغي الترويج لمشاريع تتطلب تغطية إعلامية مكثفة، مثل ربط البنية التحتية كالسكك الحديدية وشبكات الكهرباء والغاز، أم التركيز على مشاريع هادئة ومعزولة بين الأجهزة الأمنية؟ تتأثر هذه المسألة أيضًا بهيكلية صنع القرار في إسرائيل: فالميل نحو السرية يعزز قوة الجهاز الأمني والجيش وأجهزة الاستخبارات، ويُضعف وزارة الخارجية والجهات المدنية. يجب على إسرائيل أن تقرر ما إذا كانت ستُحدث تغييرًا منهجيًا يضمن عدم تقويض "الطبقة العليا" الدبلوماسية و"الطبقة الدنيا" الأمنية لبعضهما البعض، بل العمل بتناغم.

7. **التأثير الإسرائيلي على الرأي العام العربي – ممكن أم غير مجدٍ؟**

يُشكّل تزايد العداء في الرأي العام العربي تجاه إسرائيل عقبةً أخرى أمام تعزيز التطبيع. فرغم أن الدول العربية ليست ديمقراطية، إلا أن أنظمتها تُراعي مشاعر الرأي العام، وتُضطر أحيانًا إلى الحد من ظهور العلاقات مع إسرائيل لأسباب داخلية. وهذا يُثير معضلةً أمام إسرائيل: هل يُمكنها العمل على تحسين مكانتها لدى الرأي العام العربي، في حين تستمر الحرب على الأرض دون نهاية واضحة في الأفق؟ حتى في الأوقات العادية، يجب على إسرائيل توسيع نطاق جهودها التوعوية باللغة العربية بشكل كبير، بما يضمن أقصى تأثير، ويمنعها من ترك الساحة للقوى السياسية الإقليمية المعارضة للتطبيع، وللشبكات الإعلامية المعادية، مثل قناة الجزيرة، التي تُديرها.

لقد أبرزت أحداث السابع من أكتوبر/تشرين الأول المخاطر الحقيقية الكامنة في عمليات التطرف وتأجيج الكراهية ضد إسرائيل واليهود في المجتمعات العربية والإسلامية. لذلك، يجب على إسرائيل المطالبة بدمج محتوى التسامح في النظام التعليمي في الدول العربية، واتخاذ خطوات موازية في النظام التعليمي الإسرائيلي.

التوصيات: نموذج جديد لتعزيز التطبيع

بعد مرور ما يقرب من عامين على حرب "السيوف الحديدية"، شهد التطبيع الإقليمي انتكاسة. ورغم صمود اتفاقيات السلام، إلا أن شرعيتها الشعبية تضررت، وسقطت في منحدر خطير، قد يؤدي، في غياب أي تحول سياسي، إلى تعميق الاغتراب وخلق واقع سلام بارد، بل أسوأ من ذلك. في الوقت نفسه، وبفضل الإنجازات العسكرية في الحملة، انفتحت آفاق جديدة لتعزيز التعاون المستقبلي بين إسرائيل ودول المنطقة.

لذلك، على إسرائيل أن تقرر ما إذا كانت ستتمسك بنمط عملها الحالي أم ستتبنى نموذجًا جديدًا لتعزيز التطبيع مع جيرانها. للسياسة الحالية مزايا عديدة في نظر صناع القرار الإسرائيليين: لا حاجة للمرونة الإسرائيلية في السياق الفلسطيني؛ ويمكن مواصلة التعاون الأمني الاستراتيجي مع دول السلام العربية على المستويين العسكري والحكومي، حتى وإن كان سرًا، ويمكن الحفاظ على شكل محدود من العلاقات قادر على الصمود في ظل ظروف الأزمة.

وفي الوقت نفسه، فإن هذه السياسة تنطوي على مخاطر: تبريد "اتفاقيات إبراهيم"، وفي السيناريوهات المتطرفة، حتى خطر إلغائها؛ واستمرار تآكل العلاقات مع مصر والأردن؛ وإضاعة الفرص لإدراج المملكة العربية السعودية في دورة التطبيع، وتعزيز التكامل الإقليمي، وتعزيز الموقف الجيوستراتيجي لإسرائيل؛ والإضرار بصورة إسرائيل والسلام معها في الرأي العام العربي؛ وزيادة الصعوبة في تسخير الدول العربية للمساعدة في استقرار وإعادة بناء قطاع غزة بعد الحرب.

ومن ناحية أخرى، يتطلب النهج البديل اعتماد نموذج جديد واستباقي لتشكيل العلاقات بين إسرائيل وجيرانها، على أساس استعداد إسرائيل لأن تكون مرنة بشأن القضية الفلسطينية، بالتوازي مع التزام الدول العربية بتوحيد جهودها والاستثمار في سد الفجوات في مواقف إسرائيل والفلسطينيين، على سبيل المثال من خلال إنشاء قوة عمل عربية مشتركة تكون مسؤولة عن استقرار قطاع غزة ونزع سلاح حماس.

ومن مزايا هذا النهج: وقف التآكل الواضح في اتفاقيات السلام والتطبيع وخلق فرصة لتوسعها؛ وإنقاذ إسرائيل من العزلة الإقليمية والدولية التي وقعت فيها بسبب الحرب؛ وتصميم نظام إقليمي مستقر ومتكامل ومزدهر بروح رؤية إدارة ترامب؛ وتمهيد الطريق للتعاون متعدد التخصصات مع الدول العربية؛ وتعزيز العلاقات السلمية بين الشعوب والمواطنين، وليس فقط بين الحكومات والجيوش؛ وتحسين صورة إسرائيل في الرأي العام العربي وتوسيع الدعم الشعبي لاتفاقيات السلام والتطبيع؛ وزيادة مشاركة الدول العربية في ترتيبات "اليوم التالي للحرب" في قطاع غزة؛ وترسيخ مكانة إسرائيل الإقليمية كواقع معترف به ولا رجعة فيه.

لتحقيق هذه الرؤية، يجب على صانعي السياسات في القدس وضع خارطة طريق واقعية ومتدرجة، تُعتبر النهج متعدد الأطراف السبيل الأمثل لحل الأزمات، وبالتالي تُرسّخ التطبيع كمكون أساسي في السياسة الخارجية والأمنية لإسرائيل، وتمنحه أولوية قصوى على الأجندة الوطنية. وفيما يلي سلسلة من الخطوات التنفيذية المقترحة لتحقيق هذه الغاية:

1. **إطلاق عملية سياسية ذات نظرة إيجابية تجاه الفلسطينيين، مع الفهم بأن المشكلة الفلسطينية لا يمكن الالتفاف عليها.**

في ظل غياب إمكانية التقدم حاليًا في مفاوضات التسوية الدائمة الشاملة، يجب على إسرائيل اتخاذ خطوات تُثبت لشركاء السلام والتطبيع العرب أنها تعمل على تمهيد الطريق للانفصال عن الفلسطينيين عندما تنضج الظروف اللازمة. وتشمل هذه الخطوات وقف خطوات الضم وتوسيع المناطق الاستيطانية والبؤر الاستيطانية؛ وتعزيز السلطة الفلسطينية والمساعدة في الإصلاحات اللازمة لإصلاحها؛ وتعزيز قوات الأمن الفلسطينية والعودة إلى الصيغة القائلة بأنه "كلما زادت جهودها في مكافحة الإرهاب، قلّ نشاط جيش الدفاع الإسرائيلي في المدن الفلسطينية"؛ ودعم المشاريع الاقتصادية لصالح السكان الفلسطينيين؛ وتبني الخطة المصرية لاستقرار قطاع غزة وإعادة تأهيله، مع الإصرار على أن تتضمن آلية متفق عليها لنزع السلاح من القطاع والحفاظ على حرية عمل جيش الدفاع الإسرائيلي لإحباط التهديدات الإرهابية ومنع تجدد قوة حماس. إذا تبين أن السلطة الفلسطينية تخضع بالفعل للإصلاحات، وتتعامل بشكل فعال مع تفكيك البنى التحتية للإرهاب، وتعزز عمليات إزالة التطرف، فسوف تكون إسرائيل قادرة على قبول إنشاء كيان فلسطيني منزوع السلاح ذو سيادة محدودة.

2. **تجديد وتوسيع الحوار مع مصر والأردن**

لا ينبغي إهمال شراكات السلام الراسخة، بل ينبغي إيلاء اهتمام خاص لاحتياجاتها وتوقعاتها. بعد انتهاء الحرب، يُنصح بالترويج لتحرك دبلوماسي علني مع القاهرة وعمان، يُمثل بداية صفحة جديدة، مثل عقد قمة ثلاثية للقادة برعاية أمريكية، يُعلن خلالها عن التزام مشترك بالسلام وإطلاق مشاريع راكدة. علاوة على ذلك، يمكن إعداد "سلة خطوات" مسبقًا تتضمن تجديد اللجان الاقتصادية والزراعية الإسرائيلية المصرية، وتوقيع اتفاقيات اقتصادية وتجارية، وزيادة حصص العمل للعمال الأردنيين في إسرائيل، والتوسع الفوري للعلاقات في قطاعي الطاقة والمياه بناءً على البرامج القائمة التي جُمدت أو أُجلت خلال الحرب. يجب تسويق هذه الخطوات للجمهور على أنها ثمرة اتفاقيات السلام ودليل على أنها تُحقق فوائد ملموسة للشعوب.

في الوقت نفسه، ينبغي على إسرائيل إرسال رسائل طمأنة إلى مصر والأردن، موضحةً علنًا أنها لا تنوي تشجيع هجرة اللاجئين الفلسطينيين إلى أراضيهما، ومؤكدةً التزامها بالحفاظ على الوضع الراهن في الحرم القدسي الشريف. كما يُنصح بإجراء حوار استراتيجي هادئ مع كلا البلدين حول أهداف التطبيع الإقليمي، ومشاركة الخطط مع المملكة العربية السعودية، والاستماع إلى نصائحهما، والمشاركة قدر الإمكان في العمليات نفسها. على سبيل المثال، إذا ما جُدد منتدى النقب، فمن المناسب منح القاهرة وعمان دورًا محوريًا فيه، وزيادة رهانهما على نجاحه. كلما شعرت دول السلام المخضرمة بأن إسرائيل تعتبرها شركاء كبارًا، واعيةً لمخاوفهم، زادت رغبتها في توفير "شبكة أمان" لدول السلام الجديدة، تُعزز شرعية العملية ككل، لا أن تكون بمثابة "مُفسد."

3. **إنشاء آليات لمراقبة اتفاقيات السلام والحفاظ عليها**

أثبتت الخبرة المكتسبة في التعاون الأمني بين إسرائيل ودول السلام أهمية إرساء أطر رسمية تعمل بسلاسة في أوقات الأزمات والتوترات. ستتمكن هذه الأطر من مراقبة تنفيذ الاتفاقيات المدنية، على غرار مراقبة الأطراف لتطبيق الملاحق العسكرية، وضمان الوفاء بالالتزامات، وإزالة العوائق البيروقراطية التي تعيق تقدمها. وكأساس لهذه الخطوات، يُوصى بتفعيل انعقاد اللجان الثنائية في الوقت المناسب، والتي تتناول مختلف مجالات التطبيع، والمرتبطة باتفاقيات مع دول السلام، حتى وإن كانت على مستوى منخفض، وذلك لتعزيز قنوات الحوار ومنع فترات انقطاع طويلة قد تؤدي إلى تدهور العلاقات بين الطرفين .

علاوةً على ذلك، يُوصى بإنشاء فريق تنسيق وزاري في إسرائيل لإدارة ملف التطبيع، وهو منتدى يشارك فيه ممثلون عن وزارتي الخارجية والدفاع ومجلس الأمن القومي وجهات أخرى، بهدف تنسيق المبادرات ومنع التوترات بين "القناة الأمنية" و"القناة السياسية". كما سيتمكن هذا المنتدى من متابعة تنفيذ القرارات وسير المشاريع المعتمدة، وضمان عدم تأخيرها بسبب عقبات بيروقراطية أو سياسية.

في الوقت نفسه، يُجدر النظر في تعيين مبعوث خاص للتطبيع الإقليمي - شخصية رفيعة المستوى ذات خبرة أمنية وسياسية واسعة - يكون مسؤولاً عن التواصل مع دول السلام، وإجراء زيارات عابرة بينها، والتوسط في أوقات التوتر والأزمات. ويمكن لهذا المبعوث أيضاً العمل مع واشنطن وأطراف أخرى لحشد الدعم الدولي لهذه الخطوات.

4. تكييف جهود التطبيع مع احتياجات شركاء السلام

بما أن لكل دولة عربية شريكة في اتفاقية السلام أولوياتها الخاصة، يُنصح إسرائيل بتكييف سياستها مع طبيعتها. ينبغي الحرص على تعيين موظفي البعثات الإسرائيلية واختيار مبادرات التعاون التي يروجون لها مع مراعاة مصالح واحتياجات الدولة المعنية. على سبيل المثال، تُركز الإمارات العربية المتحدة على التقدم التكنولوجي والذكاء الاصطناعي والأمن السيبراني والطاقة المتجددة والابتكار المالي والطب الرقمي. من ناحية أخرى، تميل مصر والأردن إلى الاهتمام أكثر بالطاقة والمياه والزراعة الصحراوية والسياحة والصناعة والبنية التحتية. هذا التركيز - الذي سيصاحبه خطوات مثل إنشاء مراكز بحث وتطوير مشتركة وجمع مصادر التمويل - سيزيد من الفوائد المباشرة للتطبيع، ويربط المجتمعات المهنية حتى في الفترات السياسية المتوترة، ويُظهر للجماهير من كلا الجانبين المكاسب الملموسة الكامنة في اتفاقيات السلام.

بشكل عام، ينبغي إعطاء أولوية واضحة للتطبيع العلني، لا السري، مما يعزز إدراك الطرفين لقيمة السلام. في الوقت نفسه، من الضروري أحيانًا مراعاة مصالح الدول العربية الساعية للسلام، وحساسياتها، وتوجيه جهود التطبيع نحو قنوات تتسم بمزيد من الانفتاح الحكومي

والشعبي. على سبيل المثال، يمكن إعطاء الأولوية لمجالات كانت سابقًا جزءًا من العلاقات "الشرعية" بين إسرائيل وتلك الدول، أو تعزيز العلاقات عبر قنوات تسمح بالحفاظ على التطبيع بعيدًا عن الأضواء وتنظيم التفاعلات المباشرة بين الشعوب.

5. **-زيادة التنسيق مع الولايات المتحدة بشأن توسيع "اتفاقيات إبراهيم" وترسيخ التطبيع مع السعودية.**

يُوصى بأن تُصوغ إسرائيل خارطة طريق مُنسّقة مع فريق أمريكي رفيع المستوى لتجديد عملية التطبيع الإقليمي وتوسيع نطاق اتفاقيات إبراهيم. ومن المناسب أيضًا إجراء دراسة جدوى لإمكانية ضم سوريا المُنبعثة، ولبنان العائد إلى ممارسة دوره كدولة ذات سيادة، وربما حتى العراق، إلى مجتمع اتفاقيات إبراهيم. وحتى لو بدأت جهود التوصل إلى تسوية مع سوريا باتفاقية عدم اعتداء وتحسين اتفاقية فصل القوات لعام ١٩٧٤، فينبغي أن تسعى جاهدةً إلى تضمين أفق سياسي واقتصادي مُعلن ومُلزم، وذلك لمنع إرساء صيغة علاقة تُعادل في جوهرها وقف إطلاق النار، وقد تُصبح نموذجًا يُحتذى به. ولتحقيق هذه الغاية، من الضروري حثّ الولايات المتحدة على إجراء تغييرات سياسية وأمنية واقتصادية لتوسيع دائرة التطبيع.

أما فيما يتعلق بالاتفاق مع السعودية، فيجب تنسيق الالتزام الإسرائيلي المطلوب في الساحة الفلسطينية مع واشنطن. ويجب على إسرائيل أن تطلب من الولايات المتحدة ضمانات ومكافآت تضمن عدم المساس بأمنها في أي تسوية سياسية مستقبلية مع الفلسطينيين. إضافةً إلى ذلك، يجب على القدس وواشنطن تحديد الخطوط الحمراء في المفاوضات مع السعودية، كالحفاظ على التفوق العسكري الإسرائيلي. وفي حال التوصل إلى اتفاق بشأن مشروع نووي مدني سعودي، يجب إنشاء آلية مراقبة أمريكية دولية موثوقة إلى جانب هذا الاتفاق، والإصرار على التزام السعودية بعدم تخصيب اليورانيوم على أراضيها.

6. **استعادة وتعزيز الدبلوماسية العامة والتواصل مع الجماهير العربية**

ينبغي استثمار الفكر والموارد في بناء سردية جديدة تُقرّب القلوب بين إسرائيل وجيرانها. ويمكن لوزارة الخارجية، بالتعاون مع أجهزة الاستخبارات والأكاديميين - وبالتنسيق مع شركاء السلام العرب - إطلاق حملة إعلامية باللغات العربية والإنجليزية والعبرية، لإيصال رسالة بسيطة: من التطبيع الإقليمي، يستفيد الجميع، بمن فيهم الفلسطينيون. وينبغي أن تستند هذه الرسالة، من بين أمور أخرى، إلى أمثلة ميدانية، مثل مساهمة السلام في إنقاذ الأرواح من خلال التنسيق الأمني الذي أدى إلى إحباط الهجمات الإرهابية؛ وعلاج الأطفال العرب من قبل أطباء إسرائيليين، والعكس صحيح؛ وزيادة التجارة وتطوير البنية التحتية وخلق فرص العمل بفضل اتفاقيات السلام والتطبيع. وينبغي استكمال القوة العسكرية الإسرائيلية بـ"القوة الناعمة"، مع إبراز المساهمة الإيجابية المحتملة لإسرائيل في دول المنطقة.

في الوقت نفسه، يجب غرس أهمية السلام والإيمان بجدواه في الخطاب العام والتعليمي في إسرائيل نفسها. لذلك، يجب على المناهج الدراسية ووسائل الإعلام والقادة أن يحملوا مجددًا راية السلام بفخر كمصلحة إسرائيلية. ستنتشر هذه الروح أيضًا في الخارج، لتثبت لجيرانها أن إسرائيل مهتمة بأن تكون جزءًا لا يتجزأ من الشرق الأوسط، لا حصنًا معزولًا، ونأمل أن تشجع مشاركة القوى السياسية والمدنية العربية في عمليات التطبيع.

7. **إظهار الحساسية تجاه القضايا الأساسية المتفجرة**

للحد من الشكوك المنتشرة في العالم العربي بشأن "مؤامرات" إسرائيل المزعومة، ومنع تصوير الصراع على أنه حرب دينية بين اليهود والمسلمين، ينبغي على الحكومة الإسرائيلية وضع مدونة سلوك بشأن القضايا الحساسة: تجنب الإجراءات الاستفزازية في حرم المسجد الأقصى، مثل الزيارات الاستعراضية للسياسيين؛ والمشاركة المبكرة للجانب الأردني في أي تغييرات إدارية في الموقع؛ وضمان الشفافية مع الأصدقاء قبل اتخاذ أي خطوات مثيرة للجدل، حتى يتمكنوا من الاستعداد للرد على الانتقادات المتوقعة؛ وتجنب النقاش العلني حول "حل غزة في سيناء" أو "نقل" الفلسطينيين إلى الأردن. تُفسر هذه التصريحات في مصر والأردن على أنها تهديد مباشر لسيادتهما. بشكل عام، يُوصى بإنشاء آلية داخلية في إسرائيل تضمن إجراء مشاورات مع وزارة الخارجية ومجلس الأمن القومي، قبل الإدلاء بتصريحات مهمة حول قضايا حساسة من قبل المسؤولين، بشأن التداعيات المحتملة على العلاقات مع دول المنطقة.

8. **تشجيع النهج المتعدد الأطراف وإشراك الجهات الفاعلة الإقليمية في إدارة الأزمات .**

من الضروري اقتراح إنشاء لجنة توجيهية إقليمية لاستقرار غزة وإعادة إعمارها، تضم مصر والولايات المتحدة والإمارات العربية المتحدة والأردن، وربما المملكة العربية السعودية، إلى جانب إسرائيل والسلطة الفلسطينية. ويمكن لمثل هذا المنتدى تنسيق المساعدات وإعادة الإعمار وتقسيم المهام، على النحو التالي: مصر - مسؤولية الهندسة؛ السعودية - التمويل؛ الإمارات العربية المتحدة - مشاريع الطاقة والمياه؛ الأردن - المساعدات الإنسانية؛ إسرائيل - الجوانب الأمنية والحركة؛ السلطة الفلسطينية - الرقابة المدنية والنظام العام.

في الضفة الغربية أيضًا، من المفيد إشراك الأردن والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة في مشاريع لتحسين البنية التحتية في المناطق الخاضعة لسيطرة السلطة الفلسطينية. إن إشراك العالم العربي في الساحة الفلسطينية سيخفف من حدة العداء تجاه إسرائيل، ويخفف من الشكوك حول اهتمامها بمواصلة الصراع، ويخلق ضغطًا إيجابيًا للضغط على الجانب الفلسطيني لإبداء المرونة وتنفيذ الإصلاحات اللازمة لجعل السلطة الفلسطينية طرفًا فاعلًا، مع ضمان الدول العربية والتزامها بذلك.

9. **الاندماج الإسرائيلي في تحالف الأمن والتنمية الإقليمي**

يتعين على إسرائيل تحديث مفهومها الأمني: لم يعد مفهوم "فيلا في الغابة"، بل طموح للمشاركة في التعاون الإقليمي المتعدد التخصصات على أساس نموذج "منتدى النقب" (الذي شمل مجموعات عمل متنوعة في مجال الأمن الغذائي وتكنولوجيا المياه، والطاقة النظيفة، والسياحة، والصحة، والتعليم والتعايش، فضلاً عن الأمن الإقليمي) .

تتمتع إسرائيل بمزايا أمنية عديدة يمكن أن تقدمها للدول العربية المعتدلة، التي تشترك معها في مصالح مشتركة، بما في ذلك تحقيق الاستقرار الإقليمي، وتبادل المعلومات الاستخباراتية، ومراقبة الحدود، والدفاع ضد الصواريخ والطائرات المسيرة. إلا أن هذه المصالح الأمنية لا تكفي لبناء تحالف متين؛ إذ يجب على إسرائيل أيضًا مراعاة المصالح الاقتصادية لشركائها الإقليميين ومواقفهم من القضية الفلسطينية. إن ترسيخ مكانة إسرائيل كدولة محبة للسلام - دولة تدافع عن حسن الجوار وترى نفسها شريكًا طويل الأمد - سيوجه ضربة نفسية للمحور المتطرف في المنطقة، وهي ضربة ستُكمّل الضربات العسكرية التي تلقاها حماس وحزب الله وإيران.

في الختام، تلتقي التوصيات المذكورة أعلاه حول نموذج جديد يُرسي أسس التطبيع الكامل والشرعي، أي لعلاقة مدنية متعددة التخصصات وعميقة بين إسرائيل وشعوب المنطقة. ومن شأن هذا التطبيع أن يكون بمثابة موجة دافعة استراتيجية تُعزز المكانة الدولية لدولة إسرائيل، وتُعزز بناء تحالف إقليمي راسخ من أجل السلام والاستقرار. ونأمل أن ينبثق هذا التحالف من كارثة السابع من أكتوبر/تشرين الأول والحرب الصعبة والطويلة التي اندلعت في أعقابها، وأن يُشكل أساسًا لعمليات إعادة الإعمار والتكامل الإقليمي، التي ستُمثل النصر الحقيقي على حماس.